

التجديدات والخيارات التربوية في المناهج الجديدة

قبل أن يُقدم المركز التربوي للبحوث والإنماء على تغيير المناهج القديمة ليصدر منهاج أكثر حداثة وملاءمة للمتطلبات العصرية والمستجدات العلمية الحديثة، عمد إلى عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل شاركت فيها مختلف الفعاليات التربوية والمنظمات الدولية الممثلة في لبنان. وفي إطار تطوير هيكلية التعليم والمناهج، صدر عن ورشة العمل المنجزة في ١٣ آذار ٢٠٠٣ نتائج وتوصيات أخذ بها المركز التربوي للبحوث والإنماء عند وضع مناهجه الجديدة. من جملة هذه التوصيات ما اتفق عليه المركز التربوي ووزارة التربية والقطاع التربوي بقسميه الخاص والرسمي مع المنظمات الدولية حول إدخال المفاهيم البيئية والصحية في المناهج التربوية واعتماد التربية الشمولية في الحلقات الأولى من التعليم الأساسي. وقد تبلور هذا التوجه بعد أن أظهرت الدراسات الإحصائية ونتائج الأبحاث الطبية والبيئية أن غالبية الأمراض المنتشرة حالياً مرتبطة بسلوك الإنسان الصحي والبيئي.

أولاً: التربية البيئية والصحية

١- تعريف

إن الهدف من التربية البيئية هو تعريف التلميذ على البيئة الطبيعية والجغرافية لوطن وإرشاده إلى كيفية احترامها والحفاظة عليها والتأكيد على أن للكوارث الصحية منطلقات بيئية. لذلك صار إبراز التلازم المعرفي التربوي بين التربية الصحية والبيئية ضرورياً.

أما التربية الصحية فهي توعية التلميذ إلى أصول العناية بالصحة الفردية والتعامل مع التغيرات البيولوجية الطارئة عليه. إنها تلك العملية التي يكتسب التلميذ من خلالها القيم والاتجاهات والمهارات والحقائق والمفاهيم اللازمة للمحافظة على صحته ولفهم وتقدير العلاقات التي تربط صحة الإنسان بمحيطه البيئي.

٢- ما الحاجة التي استدعت إطلاق مشروع صحي وبيئي تربوي في لبنان؟

انطلاقاً من المبدأ الذي أُطلق مع بداية وضع المناهج الجديدة ((وبالتربية نبني))، ولأننا بالفعل مسؤولون عن تربية الناشئة، تمت دراسة الوضعين الصحي والبيئي. تبين بنتيجة هذه الدراسة أن البيئة في لبنان مهددة بالخطر الشديد نتيجة التلوث والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية حتى نفاذها. وأخطر ما تُعانيه:

- تقلص المساحات الخضراء

- تلوث التربة والموارد المائية

- تلوث الهواء بالغازات المختلفة

هذا الواقع البيئي أثر سلباً على كل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وأدى بالتالي إلى تلوث الغذاء وإلى ظهور العديد من الأمراض.

لذلك، عمد المركز التربوي ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، بالتعاون مع المديرية العامة للتربية ووزارة الصحة والمنظمات الدولية، إلى وضع مناهج للتربية الصحية والبيئية مع مراعاة التداخل والتفاعل بينهما وبين مختلف المواد الأكاديمية بشكل تكاملي على مستوى الحلقات والمراحل التعليمية. كما أرفقت هذه المناهج لاحقاً بدليل تربوي بيئي وصحي يرشد المعلم إلى كيفية القيام بأنشطة لتطبيق طرائق تعليمية تخدم إيصال هذه المفاهيم إلى المتعلمين.

وفي أواخر العام ٢٠٠٠ وضمن إطار مشروع مشترك بين المركز التربوي للبحوث والإنماء ومنظمة الصحة العالمية حول التربية الصحية والبيئية في المدارس، صدرت دراسة تناولت المرحلة الأساسية فقط وأظهرت مدى توافق المفاهيم البيئية والصحية مع محتوى الكتب المدرسية وتكاملها مع المواد التعليمية الأخرى، كالجغرافيا والرياضيات والعلوم وغيرها. فكانت الحاجة ماسة إلى اعتماد التربية الشمولية الجامعة لكل هذه المواد التربوية وتحديث أطرها لترسيخها في النشء الجديد. وانسجاماً مع الحاجات المستجدة، ظهرت رؤية تربوية جديدة تمثلت ببعض الخيارات وتجسدت بعدد من النصوص الرسمية^(١) التي أوصت بإدخال مفاهيم التربية الصحية والتربية البيئية والتربية السكانية في المناهج الرسمية واعتماد مقاربة شمولية لهذه المواد في المراحل الأولى من التعليم الأساسي.



٤- تأثير المفاهيم البيئية والصحية على تغيير مواقف المتعلمين وسلوكهم من المؤكد أن تصرفات المتعلمين وسلوكهم ومواقفهم تجاه البيئة والصحة أصبحت إيجابية وسليمة بشكل أفضل من السابق. ولكن لم تُجر أي دراسة موضوعية توفر إحصاءات دقيقة حول مقدار تأثير هذه المفاهيم البيئية والصحية في مواقف وتصرفات المتعلمين.

المركز التربوي للبحوث والإنماء هو اليوم بصدد إعادة النظر في المناهج. وبما أن التربية البيئية والصحية منهجان متحركان يتماشيان والمستجدات التي تسعى إلى تأمين الوعي والتثقيف البيئي والصحي، لذلك، يفتح المركز التربوي للبحوث والإنماء باب الحوار لتبادل الآراء حول المستجدات سواء أكانت مواضيع أو مشاكل أو أنشطة أو طرائق تعليم، من أجل التوصل إلى رؤى مستقبلية أكثر فعالية.

■ ثانياً: التربية السكانية

١- مدخل

مع أواخر القرن العشرين، تحوّلت مسألة التنمية إلى قضية تستحوذ على النصيب الأكبر من الاهتمام في المؤتمرات الدولية، وفي النقاشات العالمية والإقليمية والوطنية التي يشترك فيها صانعو القرار السياسي والاقتصادي والتربوي بالإضافة إلى الأكاديميين وناشطي المجتمع المدني والحركات الشعبية.

إن المستوى الذي بلغته المشكلات التي تواجه التنمية في العالم، وترابط مستوياتها ومكوناتها، هو الدافع الرئيسي إلى مثل هذا النقاش الذي يهدف إلى ترجمة الأفكار والأهداف العامة إلى سياسات ملموسة قابلة للتنفيذ في البلدان المعنية. ويشمل هذا النقاش كل قضايا التنمية دون استثناء: التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية والتوعية الصحية والبيئية وغيرها من المواضيع التي أُدرجت اصطلاحاً تحت عنوان «السكانية» لإظهار مدى ارتباطها.

تقع المسائل السكانية في قلب الإستراتيجيات التنموية، ولا سيّما التنمية البشرية المستدامة، التي تتميز بتأكيداتها على ترابط وتكامل كل مستويات عملية التنمية ومكوناتها، وتشديدها على جعل قضية التنمية قضية محورية.

من هنا تعطى أهمية متزايدة لترجمة هذه الإستراتيجيات والسياسات السكانية ويتمّ التشديد على التربية السكانية كإحدى مكونات هذه السياسات وإحدى وسائل التدخل لتنفيذها.

أما الوضع الصحي في لبنان فليس أفضل حالاً من الوضع البيئي فيه. إننا لا نزال نعاني من مشاكل صحية عديدة كالتهابات الرئوية والإسهال والأمراض المعوية، ومن تفاقم مرض السرطان، إضافة إلى الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والربو والسكري والضغط وغيرها.

كذلك، رُصدت بعض حالات السيدا والأمراض المنقولة جنسياً. ولا يزال اللبنانيون يعانون من أمراض الفم والأسنان ومن آفات اجتماعية كالإدمان على التدخين والمخدرات والكحول.

لم يكن هذا الوضع الصحي والبيئي غائباً عن الأهداف التعليمية في المناهج التربوية الجديدة، سيّما وأن المركز التربوي لحظ في خطة النهوض التربوي الإجراء العملي الآتي: «تعزيز الثقافة الوطنية والصحية والبيئية»^(١).

٣- الآلية التي اعتمدها المركز التربوي للبحوث والإنماء في تنفيذ مشروع

التربية الصحية والبيئية

في مرحلة أولى، عمد المركز التربوي في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى إجراء دراستين إحداهما نوعية والأخرى كمية للوقوف على تدرّج أهمية المواضيع المطروحة. فجاء تدرّج المواضيع الصحية كالآتي:

- النظافة الشخصية
- الوقاية من الحوادث
- الغذاء والتغذية
- الأمراض والوقاية منها
- الآفات الاجتماعية واللياقة البدنية
- أما المواضيع البيئية فجاءت على الشكل الآتي:
- البيئة الطبيعية
- الإنسان ومحيطه
- التوازن الطبيعي
- تلوث المياه والشاطئ
- البيئة والتنمية
- الحفاظ على التراث

في مرحلة ثانية، تمّ وضع تدرّج محتوى المادة وتفصيل المنهج للحلقات الأولى والثانية والثالثة وللمرحلة الثانوية، وتمت صياغة الأهداف السلوكية العامة والخاصة (معرفة، موقف، مهارة) لكل حلقة.

٢- تعريف التربية السكانية وتحديد مجالاتها

في ضوء ما تقدّم، وبنتيجة النقاشات وورش العمل المتعددة التي عُقدت لهذا الغرض، أمكن الاتفاق على التعريف الآتي للتربية السكانية: «التربية السكانية هي عملية تربوية متكاملة تهدف إلى تكوين قيم ومعارف ومواقف تُساعد على فهم المسائل السكانية والتفاعل معها، وذلك من أجل تحسين نوعية حياة الفرد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والإنجابية، تلبية لمتطلبات التنمية البشرية المستدامة».

إن تبني هذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار الأوجه المتكاملة للتربية السكانية باعتبارها برنامجاً تربوياً، أي تدخلاً إرادياً للتأثير في التلامذة، على أساس أن التربية السكانية شاملة لكل المجالات الأساسية التي تقع ضمن نطاقها. وقد تمّ تحديد سبعة مجالات أساسية للتربية السكانية في لبنان هي الآتية:

- السكان والتنمية

- السكان والقيم

- السكان والبيئة والصحة

- السكان والصحة الإنجابية

- السكان والغذاء

- دينامية السكان

- السكان والتخطيط للمستقبل

٣- آلية تنفيذ التربية السكانية في المناهج الدراسية

انطلاقاً مما تقدّم، ولشمولية مواضيع التربية السكانية وأهميتها، عمد المركز التربوي للبحوث والإنماء، بالتعاون مع جمعية تنظيم الأسرة، عند تحديث المناهج في العام ١٩٩٧، إلى إدماج مجالات التربية السكانية في المناهج في مختلف مراحل التعليم، واشتراط اعتماد الطرائق التعليمية الناشطة، وبدا هذا الخيار أكثر انسجاماً مع أهداف التربية السكانية من جعلها مادة دراسية إضافية تُضاف إلى مناهج التدريس. وهذا لا يعني أن المواضيع المدرجة ضمن مجالات التربية السكانية لم تكن تُدرّس في السابق. لكنها كانت مبعثرة بين السطور ولا عنوان لها. غير أن مفهوم التربية السكانية الحديث والمعتمد من قبل منظمات الأمم المتحدة ساهم في تصنيف هذه المواضيع ضمن مجالات محدّدة، فأبرز أهميتها بصورة خاصة لأنها تؤثر في جميع مجالات الحياة اليومية المعاشة.

هذه المنهجية المعتمدة فرضت قواعد عامة كان لا بد من احترامها

في التطبيق ولا سيما:

- التأكيد على اعتماد الأساليب التعليمية الناشطة، والتركيز على مشاركة التلاميذ والقيام بالأعمال التطبيقية والاكتشاف، وبالتالي اكتساب المهارات السلوكية.

- التدرج في إيصال المضامين بحسب مراحل التعليم وتوزعها على جميع المواد وفقاً لمواضيعها وبما ينسجم مع عمر التلامذة واحتياجاتهم ونموهم الجسدي والنفسي.

- تكييف الرسالة التربوية من حيث المضمون واللغة والأسلوب والتدرج والوتيرة بما يحقق أقصى فعالية ممكنة، مع مراعاة التمايزات الاجتماعية للبيئة المحلية وللتلامذة أنفسهم من دون التخلي عن الأهداف والمضامين العلمية والقيم والسلوكية المطلوب إيصالها للتلامذة.

٤- الأنشطة التي قام بها المركز التربوي في هذا الإطار

- تحضير فريق مدرّبين على مواضيع التربية السكانية للانتشار في المحافظات وتدريب الأساتذة على مواضيع التربية السكانية.

- رصد مواضيع التربية السكانية في الكتب المدرسية في جميع المراحل وإصدار دليل مرجعي لهذه المفاهيم يوضع بتصريف الأساتذة.

- استثمار هذا الدليل من قبل لجان تطوير المناهج وتوزيع المفاهيم والمواضيع والأنشطة على المراحل والمواد بشكل مبرمج ومدرّس.

■ ثالثاً: التربية الشمولية

١- مدخل

يقوم مبدأ اعتماد المقاربة الشمولية في التربية على واقع أثبتته الأبحاث العلمية الحديثة وهو أن الطفل، في سنّه الأولى، غير قادر على فصل القضايا بعضها عن بعض، كما يفعل الأكبر سناً، بل يتناولها بشموليتها دون تفكيكها إلى مكوناتها الجزئية. يترجم ذلك، عملياً، بدمج ما يصحّ دمج من المواد المتقاربة. كأن تدمج مثلاً اللغة العربية والجغرافيا والبيئة والصحة والتربية المدنية في درس واحد.

أطلقت هذه التجربة في لبنان عام ١٩٩٣ وامتدّت على فترة خمس سنوات وتركزت على تطوير نماذج دروس وأدلة معلّم لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

ومنذ مطلع العام ١٩٩٩، تبني المركز التربوي للبحوث والإنماء مشروع التربية الشمولية في الحلقة الأولى وبدأ التعاون مع منظمة اليونيسف بتطبيق هذه المنهجية على عيّنة من المدارس الرسمية والخاصة



بدءاً من الصف الأوّل في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ وتدرجاً حتى الصف الثالث في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٢- منهجية التربية الشمولية

المنهجية الشمولية هي تنمية شاملة لشخصية الفرد ليعي ذاته كجزء من عالم تتشابك فيه القضايا والأبعاد الزمنية والمكانية، عن طريق تعلم تعاوني ابتكاري، تتكامل فيه المواد الدراسية. على عكس التربية التقليدية التي تقوم على تقسيم المعرفة إلى مواد منفصلة (اقتصاد، جغرافيا، علوم، تاريخ، ...) وتُجزأ الظواهر لفهمها، وتميل إلى التركيز على التجميع والتوحيد معتبرة أن الكل هو عبارة عن مجموع أجزائه. تتميز منهجية التربية الشمولية بأنها تعتبر المعرفة وحدة متكاملة ولا يمكن فهم طبيعة وعمل الأجزاء إلاّ في إطار علاقتها مع جميع الظواهر التي ترتبط بها.

٣- آلية تطبيق مشروع التربية الشمولية

من أجل تطبيق هذه المنهجية وجب إدخال تغييرات أساسية على منهجية التربية التقليدية تتعلق بالمضمون وبطرائق التدريس وتعزيز أهمية تربية الطفل تربية شاملة. وقد تمّ تنفيذ الخطوات الآتية:

- اعتمد مبدأ دمج المواد الذي يجعل عملية التعلّم تستند إلى ترابط المعارف والمهارات، ومبدأ التربية التفاعلية الناشطة التي تُساهم بتنمية تفاعل المتعلم مع الجماعة من خلال العمل الفردي والمشاركة بالأنشطة التي تركز على المهارات الحياتية وكيفية التصرف. ولما لم يكن من الممكن دمج مادتي التاريخ والتربية الوطنية والتنشئة المدنية مع مواد أخرى بسبب وجود قانون يفرض وجوداً إلزامياً لهاتين المادتين في كتب خاصة بها، فقد تقرر دمج مادتي الجغرافيا والعلوم في نصوص للّغتين العربية والأجنبية والحفاظ على مادة الرياضيات كمادة مستقلة على أن تصاغ مادة مكملتها من أجل ربطها بكافة المواد الأخرى.

- تأليف ثلاثة كتب (كتاب تلميذ، دفتر تمارين، دليل معلم) من محور اللغة العربية ومحور اللغة الأجنبية (فرنسية - إنكليزية) ومادة مكملتها مادة الرياضيات ونشاطات فنية.

- إجراء دورات تدريبية للمعلمين الذين يطبقون هذه المنهجية.

- متابعة عملية التطبيق في المدارس ومراقبتها من قبل فريق مشرف مؤلف من أساتذة دور المعلمين الذين ساندوا المعلم في العملية التعليمية وساعدوا في تحديد الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق والعمل على إيجاد حلول آنية ممكنة لها، أو نقل هذه المعلومات من أجل معالجتها خلال ورش عمل في الدورات التدريبية.

- اعتماد بطاقة تقييم تتوافق مع نظام التقييم المعتمد في المناهج الجديدة والمبني على الكفايات.

٤- إيجابيات منهجية التربية الشمولية

خلال تطبيق المشروع في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، لمس المعلمون الذين شاركوا في التجربة العديد من الإيجابيات منها:

- إلغاء نظام الحصص
- دمج المواد في وحدة عضوية متكاملة
- معالجة الموضوع من نواحٍ مختلفة بسبب دمج المواد
- انفتاح التلميذ على العالم المحيط به ودفعه إلى الربط والتحليل والاستنتاج والنقد والمناقشة
- شعور التلميذ بالثقة والأمان من خلال وجود معلمة واحدة وكتاب واحد ممّا يساهم في تخفيف الحقيبة المدرسية

بعد الإيجابيات العديدة التي نتجت عن هذه التجربة، هل ستعمّم منهجية التربية الشمولية على جميع مدارس لبنان؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمة.

خاتمة:

من أخطر ما تشكو منه المدرسة هو بعدها عن الواقع المعاش وتركيزها على تلقين مواد أكاديمية قلّما يرى التلميذ رابطاً بينها وبين حياته اليومية. تلافياً لهذا الفصام، وحرصاً على ربط المدرسة بالحياة، جاءت هذه الخيارات التربوية الجديدة لتؤكد مدى ترابط ما يتعلّمه التلميذ في المدرسة مع صحته وبيئته ومجتمعه ولترسخ فيه هذه المفاهيم من خلال الطرق الناشطة البعيدة عن التلقين والمركزة على اكتساب سلوكيات جديدة

المركز التربوي للبحوث والإنماء
مكتب البحوث التربوية
رئيسة وحدة المناهج
د. منى حسن دياب